المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٧- الملخص التنفيذي

أنطوان شلحت

د. مفيد قسوم

(*) يعرض هذا التقرير، في إطار تحليلي، المستجدات ذات الطابع الإستراتيجي في الواقع الإسرائيلي، خلال العام ٢٠٠٧، في ستة محاور أساسية، كما في الأعوام السابقة. ويأخذ في الاعتبار أنه يصدر بالتزامن مع مرور ستين عامًا على قيام إسرائيل. وقد بدأ التداول، بهذه المناسبة، في تلخيصات مكثفة واستحصالية، سواء على مستوى محاور التقرير أو محاور أخرى، وسوف نعكسها ونخضعها للقراءة والتحليل في تقريرنا المقبل.

إن هذا التقرير هو الرابع، الذي يصدره المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. ومن الأهمية بمكان أن ننوه، بادئ ذي بدء، بما يلي:

- تشكل التقارير الإستراتيجية السابقة مرجعًا رئيسًا لاستمرار العمل في متابعة مستجدات المشهد الإسرائيلي، ومحاولة استشراف ما قد تحيل إليه في الأفق المنظور وعلى المدى الأبعد.
- إن هذا الأمر ينسحب، أيضًا، على سائر مضامير اهتمامات مركز "مدار" في هذا المجال تحديدًا، والتي تتجلى في منشورات مختلفة تتناول، بالبحث والعرض والتحليل، الوقائع والأحداث الإسرائيلية المركزية خلال أيام العام كافة، نظرًا لتنوع موادها، وتعدّد وجهات النظر المنعكسة فيها.
- ينطوي اعتماد جلّ المشتركين في كتابة فصول هذا التقرير على منشورات "مدار" على توكيد مهم للحصيلة العامة التي نتطلع إليها، وهي نشوء حالة من التكامل والانسجام في قراءة المشهد الإسرائيلي بعيون فلسطينية تتوسل بالوقائع المعرفية، وتتوصل إلى الاستنتاجات العلمية، التي تشكل بدورها عونًا ومرجعًا لجمهور قراء هذا التقرير الإستراتيجي، وخاصة أصحاب القرار والنخب الفلسطينية والعربية.

نستطيع أن نجمل أبرز خصائص المشهد الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧ في ما يلي:

- بقيت إسرائيل واقعة تحت تأثير نتائج حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦). وقد انعكس تأثير ذلك، على مستوى المؤسسة السياسية، في صراع البقاء الذي خاضه ولا يزال يخوضه رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، من أجل الاحتفاظ بمنصبه وعدم سقوط الحكومة. وقد شكل هذا الصراع عائقًا يحول- علاوة على عوامل أخرى- دون القيام بأي تحرّك سياسي إيجابي مع الفلسطينيين، وأدّى إلى اتساع الفجوة بين ما تمّ التصريح به [مثلاً في سياق لقاء أنابوليس الدولي وخلال اللقاءات الإسرائيلية- الفلسطينية] وبين ما يحدث في الواقع وميدانيًا، من حيث الممارسات العسكرية والاستيطانية، في الضفة الغربية وفي القدس المحتلة. أمّا على المستوى الأمني- العسكري، فقد أدّت تلك النتائج إلى الإطاحة بوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش في أثناء الحرب (عمير بيرتس ودان حالوتس). وبطبيعة الحال فقد انشغلت إسرائيل بما يحمله وزير الدفاع الجديد- القديم، إيهود باراك ورئيس هيئة الأركان العامة الجديد، غابي أشكنازي، من أفكار ورؤى تتعلق بالمفهوم الأمني الإستراتيجي، في سبيل تجاوز آثار تلك الحرب، ومواجهة التحديات الأمنية الأخرى، وفي طليعتها "تطلعات إيران النووية" واستهداف الجبهة الداخلية بالصواريخ القصيرة المدى وسواها.
- لم ينحصر الانشغال برؤية باراك في الجانب الأمني- العسكري فحسب، وإنما تعداه إلى محاولة استشراف رؤيته لدور حزب العمل ومساهمته، خاصة في المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية والمسار السوري، وأيضًا على صعيد المشكلات الاقتصادية- الاجتماعية.
- بالإمكان القول إن ٢٠٠٧ كان عام محاسبة النفس وإعادة الحسابات السياسية والأمنية- العسكرية. وقد جرت هذه العملية في ظل عمل لجنة تقصّي وقائع حرب لبنان الثانية [لجنة فينوغراد]. صحيح أن التقريرين، اللذين أصدرتهما اللجنة- الجزئي والنهائي- لم يؤديا، كما توقع البعض، إلى زلزال سياسي على مستوى "المسؤولية الشخصية" [أولمرت]، إلا أنهما كشفا عن عيوب وتقصيرات سياسية وأمنية، وعن أن إسرائيل لا يمكنها أن تتعايش مع واقع عدم تحقيق انتصار في أي حرب مقبلة، في حالة اندلاعها.
- أسفرت إعادة الحسابات عن اعتماد خطة خماسية للجيش الإسرائيلي، "خطة تيفن ٢٠١٢"، والتي بدأ العمل فيها في العام ٢٠٠٨. وثمة تركيز في الخطة على "العنصر البشري"، وذلك في أعقاب الجدل الحامي الوطيس الذي أشعلته الحرب الأخيرة بشأن طابع الجيش الإسرائيلي وتركيبته و"ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكرية" ونطاقها ودوافعها الحقيقية. وإذا كان التركيز على العنصر البشريّ يهدف، بالأساس، إلى استعادة المكانة المركزية للجيش في إسرائيل باعتبارها "دولة في حالة حرب دائمة" فإنّ التركيز، الموازي والمكمّل، على "بناء قوة" هذا الجيش يتخذ مما يسميه معظم الخبراء والمعلقين بـ"تلاشي نافذة الفرص" مبررًا بليغًا للدعوة المحمومة إلى أن لا تتعدى غاية الجيش الإسرائيلي مسألة "الدفاع عن إسرائيل وسكانها". ومعنى ذلك أن تكون وجهة الجيش هي الحرب أولاً، ودائمًا. وقد خفّ بعض المعلقين الإستراتيجيين إلى تأويل هذا الأمر باستغراق الجيش، على مدار الأعوام الخمسة عشر الفائتة، في "دفع عمليات سياسية قدمًا"، أو "في طرد يهود من بيوتهم"، في إشارة إلى خطة "فك الارتباط" مع قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية.

- بموجب تقويمات جهاز الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية- "أمان"، التي عرضت في سياق إجمال العام ٢٠٠٧، هناك "خمس جبهات عسكرية معادية [لإسرائيل]، هي سورية ولبنان وقطاع غزة وإيران وحركة الجهاد العالمي (تنظيم القاعدة)"، وذلك عشية طيها ستة عقود من عمرها. غير أن التهديد الإستراتيجي المركزي على إسرائيل لا يزال، بحسب قراءة التقويمات نفسها، من جانب إيران، وذلك لسببين هما "استمرارها في تطوير برنامجها النووي" (العسكري)، والدور المركزي لها كزعيمة "محور الشر". وترى مؤسسة الاستخبارات الإسرائيلية أن إيران مستمرة في تطوير سيطرتها على مجال تخصيب اليورانيوم "من خلال خرق سافر للقرارات الدولية"، وفي موازاة ذلك تواصل تطوير صواريخ طويلة المدى. كما ترى أنه جرى توثيق التعاون العسكري بين إيران وسورية وحزب الله والفصائل الفلسطينية المسلحة. وأنّ سورية موجودة الآن في عملية تسلح ذات وتائر متسارعة، تشتمل على تطوير وحيازة صواريخ طويلة المدى. وتقول المؤسسة نفسها إن تقديراتها "تشير إلى أن الرؤية الإيرانية والسورية تتحدث على أنه في حالة اندلاع حرب بين إيران أو سورية وبين إسرائيل فإنها لن تُحسم بسبب التفوق الإسرائيلي الجوي والبري، وإنما بواسطة منظومة صواريخ أرض- أرض، وهدف سباق التسلح هو ضرب البطن الرخوة لإسرائيل- وهي الجبهة الداخلية- في حالة اندلاع حرب".
- أدى نشر نتائج لجنة فينوغراد إلى إشعال صراعات بين القوى السياسية المختلفة. وقد طمح حزب كديما إلى المحافظة على استمرار حكمه من خلال إظهار الوحدة وبذل مجهود خاص لمنع شرخ بين رئيس الحكومة ومن يعدها البعض الشخصية الثانية في الحزب، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني. كذلك شهد حزب العمل، الشريك الأكبر لكديما في الحكومة، صراعات سياسية بسبب إخفاق رئيس الحزب السابق في تأدية وظيفته كوزير الدفاع. لكن يبدو أن الأزمة الكبرى في حزب العمل انتهت بإجراء انتخابات داخلية وفوز إيهود باراك على غريمه واختياره وزيرًا للدفاع. واستغل شريك كبير ومهم آخر في الائتلاف، حزب شاس، ضعف رئيس الحكومة وصراعه من أجل البقاء في سبيل الحصول على تنازلات سياسية ومالية، وخاصة بعد انسحاب حزب "إسرائيل بيتنا" [أفيغدور ليبرمان]، الذي سبق أن انضم إلى الائتلاف ولم يبق فيه طويلاً. ويظهر أن شاس أملى شروطا على مضامين مفاوضات إسرائيل مع الفلسطينيين وهدد بالانسحاب في كل مرة أعلنت فيها الحكومة ومن يترأسها عن نيتهما التفاوض على القضايا الجوهرية للصراع، خاصة القدس، المستوطنات واللاجئين.
- إن أي تطرق، مهما يكن، إلى الساحة السياسية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٧ لا يمكن أن يتغاضى عن قضايا الفساد الجنسي والمالي لشخصيات مركزية في الحكم، والتي عصفت بالدولة وشكلت انعكاسا لطرق التصرف وللثقافة السياسية الإسرائيلية التي فقدت كل قيد أخلاقي أو أدبي. وقد أدّت قضية رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، وقضية وزير العدل السابق، حاييم رامون، إلى الشعور العام بكون النظام السياسي فاسدا وأن هناك شرخا عميقا بين النخبة السياسية المسيطرة وبين الجمهور العريض. كما أن قضايا الفساد المالي المرتبطة برئيس الحكومة ووزير المالية السابق عمقت الشكوك بالمؤسسات الرسمية والقائمين عليها، وأضعفت أولمرت وحكومته. وكانت لهذه القضايا، وما تشف عنها من تصرفات غير لائقة على المستوى الشخصي، تبعات سياسية مباشرة. فهي مست

بعلاقة السياسيين مع الجمهور، وأضرت بثقة هذا الجمهور في النظام السياسي بشكل عام وأدت إلى تغييرات في التعيينات في الحكومة وخارجها بشكل خاص.

- على ضوء التطورات السالفة تميزت الساحة السياسية بصراعات مستمرة بين لاعبين سياسيين وقضائيين، على خلفية الشعور العام المبني على أساس متين بأن هناك توجهات قوية لفساد سلطوي يهدد أسس حكم القانون في إسرائيل. إن نزاع وزير العدل مع رئيسة المحكمة العليا، ونزاع رئيس الحكومة مع مراقب الدولة، هما نزاعان مرتبطان برابط وثيق. وهناك مجهود سياسي شديد لإضعاف جهاز القضاء بعد فترة مرّ فيها النظام السياسي بعمليات قوننة شديدة.
- إن أكثر مشكلات إسرائيل الاقتصادية- الاجتماعية أهمية هي مشكلة اتساع الفجوات الاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من بعض المعطيات الاقتصادية الإيجابية خلال الأعوام القليلة الفائتة (ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي ومعدل الناتج القومي للفرد، وتحسن ميزان المدفوعات)، لكن يمكن القول إن هذه المشكلات متأثرة إلى حدّ كبير بالتحديات والمخاطر الخارجية، والتي تشيع أجواء عامة من عدم الثقة بالمستقبل والخشية منه في أوساط الغالبية الساحقة من الإسرائيليين، بحسب ما تدل نتائج استطلاعات الرأي العامة، وينتج عنها تقليص حجم الاستثمارات والمسّ بالنموّ على المدى البعيد.
- شهدت مساعي تثبيت الطابع اليهودي لإسرائيل تصعيدًا بارزًا، تمثل في شنّ حملة سياسية وأمنية على المواطنين الفلسطينيين في الداخل وعلى قيادتهم السياسية، بقدر ما تمثل في خطوات قانونية وميدانية، تؤدي بدورها إلى تعزيز النزعات العنصرية في أوساط المجتمع اليهودي.

بما أن هذا التقرير يصدر ونحن في العام ٢٠٠٨، فلا بُدّ من الإشارة إلى أن بعض الوقائع المشمولة فيه في معظم المحاور قد شهدت، حتى لحظة صدوره، تطورات أخرى. وقد ارتأينا أن نوجز منها في هذا الملخص التنفيذي ما يلي:

(*) **أزمة حكومة إيهود أولمرت**: من المعروف، كما سلفت الإشارة، أن هذه الحكومة غارقة في أزمات منذ انتهاء حرب لبنان الثانية. غير أن العنوان الأكثر جدة لذلك هو قضية تحقيق جنائي جديد بدأته الشرطة الإسرائيلية مع أولمرت، في أوائل أيار ٢٠٠٨، على خلفية الاشتباه بحصوله على رشوة مالية من رجل أعمال أميركي يهودي بحجم مئات آلاف الدولارات نقدا. واعترف أولمرت نفسه أن رجل الأعمال المذكور ساعده في جمع تبرعات في أربع حملات انتخابية (لرئاسة بلدية القدس في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨ ولرئاسة حزب الليكود في العام ١٩٩٩ وفي الانتخابات التمهيدية في الليكود في العام ٢٠٠٢)، وأنه ساعده بعد ذلك في سدّ العجز المالي الناجم عن الحملات الانتخابية. ونفى حصوله على رشوة. وأعلن أنه سيقدم استقالته، في حالة اتخاذ المستشار القانوني للحكومة قرارًا بتقديم لائحة اتهام ضده.

وتوحي الأجواء الإسرائيلية العامة أنّ أولمرت بات يعيش في الوقت الضائع من الناحية السياسية. كما يبدو من إعلانه عن عزمه الاستقالة، في حال تم تقديم لائحة اتهام ضده، أن الحلبة السياسية الإسرائيلية تتجه نحو انتخابات

مبكرة، فاستقالة رئيس الحكومة تعني استقالة الحكومة بكافة وزرائها. لكن على الرغم من ذلك يرى محللون أن لا شيء مؤكدا، وأنه من غير الواضح بعد ما قد يحدث بعد انتهاء التحقيق في هذه القضية الجديدة، والذي لا شك في أنه سيستمر لبضعة شهور. ورأت تحليلات أخرى أنّ كرسي أولمرت مستقر في هذه الأثناء، فلا يعتزم حزبا العمل وشاس الانسحاب من الحكومة بسبب التحقيق الجديد، كذلك الأمر بالنسبة لثلثي حزب المتقاعدين (الثلث الأخير انشق عن الكتلة الأم، ويبدو أنه سينضم إلى الائتلاف الحكومي). وربما يبقى الخطر الداهم على أولمرت من جانب رفاقه في حزب كديما، الذي بدأ يتخبط في حرب على وراثة منصب الرئيس.

إن السؤال المطروح هو: كيف ستؤثر هذه القضية الجديدة على أداء الحكومة الإسرائيلية، من ناحية المفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية؟، علمًا بأن هذه المفاوضات لم تحلق بعيدًا منذ انطلاقها، حسبما يرد في سياق آخر ضمن هذا التقرير.

إسرائيل وسورية: اعتبرت إسرائيل أن الكشف عن تفصيلات قيام طيرانها الحربي، في أيلول ٢٠٠٧، بقصف منشأة سورية في منطقة دير الزور، قالت إنها منشأة نووية، أمام الكونغرس الأميركي، في نيسان ٢٠٠٨، سوف يزيد من قوة ردعها، كما سوف يزيد مخاوف دول أخرى في المنطقة من تطوير برامج نووية سرية في المستقبل. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض "نحن على قناعة، بناء على معلومات متنوعة، من أن كوريا الشمالية ساعدت سورية في أنشطة نووية سرية". وأضافت "لدينا أسباب كافية للاعتقاد بأن المفاعل الذي لحقت به أضرار لا يمكن إصلاحها لم يكن للأغراض سلمية".

وقالت مصادر إعلامية إسرائيلية مطلعة إن إسرائيل والولايات المتحدة توصلتا إلى نتيجة مفادها أن كشف تفصيلات الهجوم سيؤدي إلى أن "تبدأ دول تتطلع لاتجاهات كهذه بالقلق". كذلك تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنه على الرغم من الكشف فإن سورية لن ترد على مهاجمة المنشأة و"لا يوجد خطر تصعيد أمني" بين إسرائيل وسورية.

وفي موازاة هذا التطور بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية تتناقل تفصيلات بشأن كون رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، محتفظًا بملف الاتصالات التي يجريها مع القيادة السورية والرسائل التي يتبادلها مع الرئيس بشار الأسد، بوساطة تركية، قريبا منه فقط. وظهر من التقارير الصحافية الإسرائيلية أن لا أحد من الوزراء مطلع على مضمون هذه الاتصالات، الأمر الذي يتيح لأولمرت، في هذه المرحلة على الأقل، تسريب المعلومات التي يراها مناسبة بشأن هذا المسار.

وقد تمثلت آخر التطورات في هذا الملف، بحسب ما نُشر، في ما يلي:

- قدّر مسؤولون سياسيون إسرائيليون رفيعو المستوى بأن أولمرت لا يعتزم الاستجابة لطلب الأسد تمرير "وثيقة خطية" يلتزم من خلالها بإعادة هضبة الجولان إلى سورية، كشرط لبدء مفاوضات سلام بين الجانبين. وجاءت هذه التقديرات في أعقاب طلب كهذا طرحه الأسد، خلال مقابلة معه أجرتها صحيفة كويتية، لدى ذكره ما يعرف بـ"وديعة رابين"، وهي تعهد رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحق رابين، للرئيس السوري السابق حافظ الأسد والتي وافق فيها على الانسحاب من هضبة الجولان في مقابل سلام مع سورية.

- جاء في آخر رسالة، مررها أولمرت إلى الأسد، بواسطة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، أنه يعي مطلب الرئيس السوري بالحصول على تعهد بخصوص "الوديعة" المتعلقة بالجولان كشرط لاستئناف المفاوضات ولتشكل استمرارا لتعهدات رؤساء الحكومة السابقين. لكنه شدّد على أنه يريد إجراء مفاوضات مباشرة وسرية ومن دون شروط مسبقة، فيما طلب الأسد التزام أولمرت بـ"الوديعة" مسبقا، وإجراء مفاوضات علنية تحت رعاية الولايات المتحدة.
- ترجح مصادر في ديوان أولمرت أن لا تنطلق المفاوضات بين إسرائيل وسورية قبل دخول رئيس أميركي جديد إلى البيت الأبيض (في مطلع العام ٢٠٠٩)، رغم أنه من الجائز أن تؤدي قناة الاتصال التركية إلى عقد لقاءات بين مسؤولين رفيعي المستوى من الجانبين.

بطبيعة الحال ثمة مستجدات أخرى متفاوتة الأهمية. غير أننا نكتفي بما أوردناه، والذي يكمل ما جاء في الفصول.

أمّا أبرز الاستنتاجات، التي يتوصل إليها التقرير فهي:

- استمرار الجمود السياسي، الذي يسيطر على العملية التفاوضية الإسرائيلية- الفلسطينية. وهذا الاستنتاج عائد، بصورة رئيسة، إلى ضعف الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بسبب مترتبات الحرب على لبنان وقضايا الفساد، وإلى قرب انصراف الإدارة الأميركية الحالية. كما يظهر مما ينشر على الملأ أن الموقف الإسرائيلي من القضايا الجوهرية للنزاع بقي على حاله متصلّباً. كذلك فإن إسرائيل ستواصل محاولاتها الرامية إلى الاستفادة، في المحصلة النهائية، من انشطار الوطن الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على خلفية سيطرة "حماس" العسكرية على القطاع في حزيران ٢٠٠٧. وتواصل إسرائيل تكثيف نشاطاتها الاستيطانية في القدس والضفة الغربية لفرض رؤيتها للحل النهائي على الأرض.
- من غير المستبعد أن تواصل إسرائيل ربط مواقفها من المفاوضات مع الفلسطينيين، ومن المسار السوري، بموقفها من "التحدي الإيراني". ولا ينحصر "التحدّي الإيراني"، بحسب قراءة إسرائيل، في مواجهة "المشروع النووي" فقط، ومحددات هذه المواجهة التي ترتبت على تقرير الاستخبارات الأميركية الذي أشار إلى أن إيران لا تعمل، منذ العام ٢٠٠٣، في تطوير قدرات نووية عسكرية، وإنما في ما يترتب على اعتبارها إيران زعيمة "محور الشرّ"، وفي أن أحد السبل لمواجهة هذا "المحور" هو إضعافه من خلال ربط سورية بعجلة عملية التسوية الذي سيؤدي حتمًا إلى انفصالها عن إيران وحزب الله و"حماس"، ومن خلال تعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة حركة "حماس".
- ثمة تحد آخر يتصدر الأجندة الإسرائيلية، وهو استعادة قوة الردع. وربما يتعين أن نعيد إلى الأذهان واقع أنه منذ انتهاء حرب لبنان الثانية لا يزال الانهماك الإسرائيلي متركزًا في كيفية استعادة قوة الردع هذه، التي ثقبتها تلك الحرب وما أسفرت عنه من نتائج. وقد تمثل آخر مظاهر هذا الانهماك في الغارة الجوية على شمال سورية في أيلول ٢٠٠٧، والتي ظلت وسائل الإعلام الأجنبية تردّد رواية فحواها أن إسرائيل تقف من ورائها وأنها

استهدفت "منشأة نووية أقيمت بمساعدة كوريا الشمالية"، وظلت إسرائيل بدورها تعيد إنتاج هذه الرواية، إلى أن اعترفت بمسؤوليتها عن تلك الغارة وغايتها المحدّدة (نيسان ٢٠٠٨). ويمكن القول إن هذه الغارة انطوت على دلالتين متصلتين، واحدة في الظاهر، وأخرى في الباطن. الأولى هي التظاهر بقدرة الردع الإسرائيلية بصورة عينية وملموسة (وهي الدلالة نفسها التي تنطبق أيضًا على عملية اغتيال عماد مغنية، المسؤول العسكري في حزب الله). أمّا الدلالة الثانية فإنها مرتبطة بمسألة احتكار إسرائيل للسلاح النووي، التي قد تعتبر مدماكًا أخيرًا وحصريًا في قدرة الردع هذه، وتحيل بطبيعة الحال إلى إصرار إسرائيل على عدم إتاحة الفرصة لمصادرة هذا الاحتكار، بواسطة خلق توازن مقابله في هيئة "المشروع النووي الإيراني".

- من المتوقع أن تؤدي بضعة مؤشرات اقتصادية سلبية إلى تآكل أهمية المؤشرات الإيجابية، مثلا: على الرغم من النمو الاقتصادي بنسبة ٣ر٥٪، وارتفاع مستوى المعيشة، فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة التي تعيش تحت خط الفقر، وخصوصًا بعد إعلان مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ١ر٧ مليون شخص من أصل ٢ر٧ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية العام ٢٠٠٧. ويؤكد المحللون إنه إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية، فقد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدما مصلحة كل الفئات السكانية، بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا، وأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- بناء على البند السابق فإن الفقر يبقى واحدا من أهم المشكلات التي تعاني منها شرائح كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، وهو من أهم أسباب ضعف التضامن الاجتماعي، وقد تكون له مضاعفات عميقة في المستقبل خاصة إذا تبين أن الفقر يتم توارثه، وبسبب أهميته كعامل في ضعف قدرات هذه الشرائح على توظيف المال في التعليم والصحة، في ضوء الخصخصة وانحسار دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية.
- استمرار سلسلة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الرسمية والقانونية الرامية إلى ترسيخ الطابع اليهودي للدولة، والتي تحمل تبعات مباشرة على وجود المواطنين الفلسطينيين وحقوقهم القومية والمدنية، وكذلك على قياداتهم السياسية، بعد أن بلغت الحملة على هذه القيادات ذروة جديدة أسفرت، من ضمن أشياء أخرى، عن خروج النائب العربي السابق عزمي بشارة من الحلبة السياسية في داخل إسرائيل.

مشهد العلاقات الخارجية

ينطوي هذا الفصل على إطلالة واسعة على علاقات إسرائيل الخارجية، وعلى كيفية تفاعلها مع محيطها الإقليمي والعالمي وخاصة خلال العام ٢٠٠٧، سواء أكان هذا التفاعل صداميا صراعيا، كما هي الحال مع الفلسطينيين مثلاً، أو تعاونيا انفتاحيا كما هي الحال مع الأميركيين والأوروبيين. ويشتمل على استعراض موجز ونقدي لأهم الأحداث وأهم المحطات التي تحكم علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين والمصريين والسوريين على الصعيد العربي، ومع الأميركيين

والأوروبيين على الصعيد الغربي، علاوة على تنامي العلاقات الثنائية مع كل من الصين والهند على صعيد علاقات إسرائيل مع قوى آسيوية ناشئة وصاعدة في المنظومة الدولية.

وقد أخذ كاتبا هذا الفصل بعين الاعتبار العقلية والذهنية الإسرائيلية في التعاطي مع أمور وقضايا تحكم علاقاتها مع عوامل إقليمية ودولية فاعلة.

على الصعيد الفلسطيني، يؤكد الفصل أن حكومة إيهود أولمرت استمرت في التسويف وإجراء اللقاءات ودعوات العلاقات العامة مع الجانب الفلسطيني، وتكررت الاجتماعات مع مسؤولين فلسطينيين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء من دون أية نتائج تذكر. وعلى الرغم من انعقاد مؤتمري أنابوليس السياسي، في الولايات المتحدة وباريس الاقتصادي، في فرنسا، لدعم جهود السلام ودفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للمضي قدما في المفاوضات الثنائية، إلا أن النتائج بقيت ضحلة وسطحية دونما تقدم على مسار القضايا النهائية. وقد استفادت إسرائيل، في المحصلة النهائية، من انشطار الوطن الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة على خلفية سيطرة "حماس" العسكرية على القطاع في حزيران ٢٠٠٧.

كما يؤكد أنه ليس من الواضح على الإطلاق أن مؤتمر أنابوليس أطلق عملية حقيقية لتسوية النزاع. فعلى الرغم من موافقة الطرفين على الشروع بمفاوضات متواصلة، ابتداء من منتصف شهر كانون الأول ٢٠٠٧، إلا أنه لم يحدث شيء في أنابوليس يعطي ولو مجرّد تلميح بشأن كيفية التغلب على الفجوات الجوهرية في المسائل الرئيسة، وخاصة الحدود واللاجئين والقدس. وفي الحقيقة فإن إعلان التفاهم المشترك لم ينجح حتى في الإشارة إلى هذه المسائل بأسمائها، وذلك كما يبدو بغية تلافي ملامسة حساسيات سياسية، وللمحافظة على تماسك الائتلاف الحاكم في إسرائيل.

تتمثل العقبة الأولى الأكبر التي خيمت فوق رؤوس المشاركين في لقاء أنابوليس، في المواقف السياسية المتصلّبة للحكومة الإسرائيلية تجاه قضايا الوضع النهائي إضافة إلى التذرّع بتوازنات السياسة الداخلية لدى الطرف الإسرائيلي، خاصة بعد نتائج حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦. فقد وقف رئيس الحكومة أيهود أولمرت قبل خروجه إلى أنابوليس أمام تهديدات بالانسحاب من جانب شركائه في الائتلاف إذا ما وافق على تقديم تنازلات في هذه المسائل (أو حتى إذا ما وافق على بحث بعضها). وفي واقع الأمر لم تنفّذ إسرائيل شيئاً مما وافقت عليه في أنابوليس وواصلت عمليات الاستيطان الواسعة في القدس والضفة الغربية.

أمّا بالنسبة لسورية فقد اتسمت النظرة الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٧ بالارتباك وعدم الثبات والضبابية. وربما يعود هذا، في بعض جزئياته، إلى الاختلاف السائد بين أقطاب صناعة القرار الإسرائيلي حيث أن أولمرت نفسه ما زال يفضل التقدم على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين وعدم الاكتراث كثيرا بالمسار السوري، بانتظار تطورات إقليمية مهمة قد تجبر سورية على قبول الرؤية الإسرائيلية للسلام معها. في الوقت نفسه أظهر وزير الدفاع، إيهود باراك، توجهات واضحة، وإن كانت خجولة، لجس نبض القيادة السورية ومعرفة مدى استعدادها وجديتها في فتح قنوات تفاوض مع إسرائيل. لكن على الرغم من تبادل الرسائل الذي تم بين الطرفين، بمساعدة الأتراك وبعض السياسيين الأوروبيين وأعضاء الكونغرس الأميركي، إلا أن سورية ما زالت متمسكة بالبدء بالمفاوضات حيثما انتهت

منذ أيام رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين، الأمر الذي لا تزال ترفضه إسرائيل. إنّ الهدف من محاولات جس النبض الإسرائيلية لسورية، وحتى الإيهام بالتقرب منها، مرتبط بالدرجة الأولى بحسابات إستراتيجية في موضوع الملف النووي الإيراني والجهد الإقليمي لإبعاد سورية عن المحور الإيراني.

على صعيد العلاقة مع مصر، فقد تبنت إسرائيل على ما يبدو رؤية إستراتيجية طويلة الأمد عائدة، في العمق، لاعتبارات جيو سياسية وإستراتيجية، وللدور المهم الذي تلعبه مصر على صعيد القضية الفلسطينية وخاصة الأمني منه، ولمكانتها المهمة والمحورية في النظام الإقليمي العربي. لكن على الرغم من ذلك ظهرت إشارات وتصريحات متفاوتة من صانعي القرار السياسي في إسرائيل حول دور مصر، لا سيما بعد أحداث غزة الدامية في حزيران ٢٠٠٧. فقد انتقد العديد من المسؤولين السياسيين والأمنيين الإسرائيليين، من أمثال وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني وباراك وغيرهما، الدور المصري الضعيف "والمتساهل" إزاء عمليات التهريب التي تتم عبر الحدود من سيناء الى قطاع غزة. ويبدو للمراقبين والمحللين السياسيين والإستراتيجيين أن المسؤولين الإسرائيليين هدفوا من وراء هذه العبارات والتصريحات الصدامية مع مصر إلى إجبارها على عدم تخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وإجبارها أيضا على تبني وجهة النظر الإسرائيلية من حماس، ومن التطورات على الصعيد الفلسطيني.

استمرت العلاقة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة على حالها من الثبات والديمومة في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية، حيث استمر الدعم الأميركي الاقتصادي والسياسي والعسكري المقدم لإسرائيل بوتيرة متزايدة في ظل السنة قبل الأخيرة لإدارة بوش. ويبدو أن حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان وتراجع مكانة إسرائيل إستراتيجيا بعدها وبروز ما يسمى بـ"الخطر الإيراني" قد دفع الإدارة الأميركية الى تقوية ما يسمى "بالمحور العربي المعتدل" وإلى بذل محاولات لأن تصبح إسرائيل جزءا منه. ورغم انعقاد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في تشرين الثاني الماضي والزخم الإعلامي الذي حظي به، فضلا عن الحضور الدولي الواسع، إلا أن الإدارة الأميركية لم تتقدم خطوات ثابتة على صعيد إحراز تقدم حقيقي على صعيد العملية التفاوضية الفلسطينية- الإسرائيلية. وبقيت المطالب والمطالبات الأميركية من إسرائيل شكلية إعلامية على شاكلة رفع الحواجز وإزالة بعض الكتل الاستيطانية العشوائية، والطلب من الإسرائيليين عدم بناء مستوطنات جديدة، فضلا عن المساعدات المادية والاقتصادية المقدمة للسلطة الفلسطينية من دون الخوض في مضمون القضايا النهائية الحاسمة. ويبدو أن الإدارة الأميركية قد غلبت الحسابات والمعادلات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والترتيبات الإقليمية فيها التي تعتبر إسرائيل جزءا منها، على حساب التقدم الفعلي على مسار عملية التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية.

كما بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على درجة كبيرة من المتانة والثقة المتبادلة خاصة مع الدول المحورية داخل الاتحاد مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، فقد بقيت دول الاتحاد الشريك التجاري والاقتصادي الأول لإسرائيل، فضلا عن علاقات ثقافية وعسكرية متنامية يقوم بها الاتحاد بطريقة مستقلة أو كجزء من المنظومة الأطلسية. وبالإضافة إلى العلاقات في مختلف المجالات والميادين السالفة الذكر بين الجانبين، استمر الاتحاد الأوروبي بتبني رؤية ثابتة لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تقوم على ضرورة تقديم الدعم المالي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية،

بهدف إصلاح المؤسسات الفلسطينية ودعم الموازنة المتهالكة بفعل السياسات الإسرائيلية، من دون أن يكون هناك ضغط أوروبي واضح على إسرائيل من أجل تحريك العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا ربما يعكس الدور التمويلي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، تاركا المبادرة السياسية للولايات المتحدة.

لكن يبدو أن أهم إنجازات السياسة الخارجية الإسرائيلية قد تحققت في جنوب وشرق آسيا، حيث الشراكة الإسرائيلية مع كل من الهند والصين، التي تنمو وتتطور في مجالات إستراتيجية واقتصادية وعسكرية. وهذا ينم عن الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، الذي يرى في هاتين الدولتين عملاقين آسيويين صاعدين في السياسة الدولية.

إن العلاقة الإسرائيلية مع كل من الهند والصين تساهم أساسا في توسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء المحتملين لإسرائيل في منظومة العلاقات الدولية، لكن الأمر في الوقت نفسه يتطلب القدرة على خلق حالة من التوازن بينهما، كون العملاقين الآسيويين يتنافسان على زعامة قارتهما في القرن الحالي. إن الاعتبارات الإسرائيلية من وراء هذه الشراكة متنوعة وعديدة، فمن مبيعات السلاح والعتاد إلى التعاون الفضائي والتقني، ومن قضية تطويق علاقات إيران مع كل من الهند والصين إلى اعتبارات مرتبطة مع "محاربة الإرهاب والأصولية والخطر الإسلامي الأخضر"، وأخيرا يمكن قراءة النية الإسرائيلية للتواجد الجغرافي بالقرب من باكستان النووية وآسيا الوسطى الصاعدة والحاضنة للمصادر والموارد والخبرات النووية.

إجمالاً يمكن القول إن مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية يميل بشكل واضح، مع انتهاء العام ٢٠٠٧، إلى توسيع دائرة العلاقات الخارجية والدولية، فضلا عن تمتين أواصر العلاقة الحميمة مع الحلفاء التقليديين في أميركا وأوروبا. وعلى الرغم من أن حكومة أولمرت لم تفلح في تحقيق اختراقات علنية على صعيد علاقاتها مع العالم العربي في ذلك العام، لكن في الوقت نفسه ازداد اهتمامها بالعلاقات مع الأردن ومصر بسبب عوامل ودوافع مرتبطة مع تعقيدات القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الداخلي بعد أزمة غزة، من منطلق قناعة المسؤولين الإسرائيليين أن كلا من مصر والأردن سيكون لهما دور في هذا الاتجاه.

المشهد السياسي والحزبي

يؤكد هذا الفصل أنه لا يمكن الإحاطة بمستجدات الخارطة السياسية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٧، بصورة عميقة، من دون التطرق إلى إسقاطات الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. فلقد بقي العام ٢٠٠٧ قابعًا في ظل هذه الحرب وأبعادها على لعبة البقاء السياسي، سواء من جانب رئيس الحكومة إيهود أولمرت أو من جانب حزبه، كديما.

ويشدّد على أن شعور الانتظار، الذي ساد بعد إقامة لجنة التحقيق الحكومية لتقصي أحداث تلك الحرب- لجنة فينوغراد- والتي نشرت استنتاجاتها على مرحلتين، يعتبر مميزا أساسيا لغالبية، إن لم يكن لجميع الأحداث السياسية الأساس في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧.

أمّا جميع الأحداث الأخرى، التي يأتي الفصل على ذكرها وتحليلها، بما في ذلك الفضيحة الجنسية لرئيس الدولة الإسرائيلية السابق، موشيه قصاب، وقضية التحرش الجنسي لوزير العدل السابق، المقرب جدًا من رئيس الحكومة،

حاييم رامون، في الأيام الأولى لحكومة أولمرت، فقد زادت الشعور العام بعدم كفاءة هذا الأخير كرئيس للحكومة، وتحولت إلى عوامل إضافية في معركة كبيرة. إن اللاعبين الرئيسيين في هذه المعركة هم رئيس الحكومة وحزب كديما من جهة، ورئيسا حكومة سابقان، هما إيهود باراك وبنيامين نتنياهو، ينتظران الموت السريري لحكومة أولمرت وانهيار كديما من أجل اعتلاء كرسي رئاسة الحكومة من جديد، من جهة أخرى. ويوجه هذان القائدان سياساتهما، من داخل الحكومة ومن خارجها، من أجل أن ينتخبا مرة أخرى لرئاسة الحكومة، بعد أن طردا بشكل أو بآخر من هذا المنصب بعد فترة وجيزة أظهرا فيها قصر نظرهما السياسي وقلة مهارتهما في القيام بخطوات سياسية، تتجاوز المحدوديات السياسية التي ترسخت واستحكمت في إسرائيل منذ أعوام طويلة.

يحلل الفصل الساحة السياسية المركزية في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ لناحية دعم الإطار المفهومي أعلاه. وينوّه أن الحديث يدور على سنة حافلة بالأحداث والخطوات والمبادرات السياسية التي يمكن فهمها فقط من خلال وضعها في سياق الحرب على لبنان، التي اندلعت في الأشهر الأولى لحكومة أولمرت، والتي تمخض عنها صراع البقاء الذي يخوضه رئيس الحكومة وحزبه.

إن الأحداث السياسية التي يتم التركيز عليها هي ما يلي:

- إسقاطات حرب لبنان الثانية ومحاولات تثبيت حكومة أولمرت. وفي إطار ذلك يقدّم الكاتب عرضًا مسهبًا للموضوعات التالية: تقرير لجنة فينوغراد والمسؤولية الشخصية؛ استقالة رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي خلال تلك الحرب، دان حالوتس، وأبعاد تعيين غابي أشكنازي خلفًا له؛ استقالة وزراء من حزب العمل ورئيس الائتلاف الحكومي؛ إدعاءات وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، وإرجاعها إلى السرب؛ استقالة عمير بيرتس وتعيين إيهود باراك وزيرًا للدفاع- المعاني السياسية والأمنية.
- الفساد الأخلاقي والإداري والاقتصادي ومدلولاته السياسية. ويتناول ما يلي: قضية رئيس الدولة موشيه قصاب وإسقاطاتها القانونية والرمزية؛ قضية وزير العدل السابق حاييم رامون، استقالته وإعادة تعيينه في حكومة أولمرت؛ قضية وزير المالية السابق أبراهام هيرشزون وأبعادها على هيبة أولمرت؛ قضايا رئيس الحكومة أولمرت وزعزعة استقرار حكومته.
- الساحة الحزبية ومؤشرات المرحلة القادمة. وتندرج الموضوعات هنا في إطار العناوين التالية: الانتخابات الداخلية في الليكود وتثبيت أقدام نتنياهو؛ المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي الإسرائيلي والمؤتمر السابع للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وتثبيت الخط الوطني؛ مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي وأبعاد خروج عزمي بشارة من الساحة البرلمانية؛ تعيين وزير عربي في حكومة أولمرت وسياسة التهذيب؛ إقامة حزب "العدالة الاجتماعية" من قبل المليونير الروسي الأصل أركادي غايداماك.
- حرب السلطات ومحاولات تقزيم السلطة القضائية والرقابة القانونية. وخلال ذلك يتطرّق الكاتب إلى تعيين دانيئيل فريدمان وزيرًا للعدل والصدام مع رئيسة المحكمة العليا، دوريت بينيش والسلطة القضائية وإلى فاعلية مراقب الدولة، ميخا ليندنشتراوس، وصدامه مع رئيس الحكومة ومحاولات تقزيم دوره.

- الساحة البرلمانية، الائتلاف الحكومي وتبني دور المصلح والمنقذ، والأبعاد السياسية والحزبية لانتخاب شمعون بيريس رئيسًا للدولة.

إن جميع هذه الأحداث السياسية تثبت بما لا يدع مجالا للشك، برأي الكاتب، أن الساحة السياسية الإسرائيلية تشكل ساحة متشعبة ومتفرعة ومعقدة يشارك فيها لاعبون سياسيون مختلفون ذوو مصالح مختلفة. هذه الساحة هي حلبة لصراع البقاء السياسي للاعبين غالبيتهم يظهرون أنفسهم كمن يتفقون على المصالح الإستراتيجية لكل النظام، ويعملون من أجل المحافظة عليها، لكن في الصراعات بينهم لا يوفرون أية وسيلة للوصول إلى أهدافهم. الصراع من أجل البقاء للحزب الحاكم وقادته السياسيين يشكل سببا مركزيا في التطورات السياسية في العام ٢٠٠٧. في هذا العام تجلت الكثير من أساليب التصرف، ليست جميعها جديدة، والتي تشير إلى تجذّر واستحكام المس بالسلطة القضائية، وسيطرة مصالح سياسية واقتصادية ضيقة ونعرات شخصية على النظام السياسي.

ومع أن انتخاب شمعون بيريس رئيسًا للدولة، أنقذ سيرته السياسية ذات الانطباع الخاسر والتراجيدي، وأعطى شعورًا بإصلاح الغبن والإجحاف بحق الشخص، من ناحية، وإرادة التصحيح، من ناحية أخرى، إلا أن كون هذا الحدث هو الوحيد الذي تم إجماع سياسي من حوله يبقي الطابع الفاسد هو الطابع الغالب على حكومة أولمرت، والتي تحاول إطالة عمرها بطرق اصطناعية منتظرة فرصًا أفضل للخوض في معترك انتخابي جديد يضمن للقائمين عليها مكانا مرموقًا في الحكومة القادمة.

المشهد الأمني والعسكري

ما زالت حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦ وإسقاطاتها المتشعبة تحتل مكاناً مركزيًا في المشهد الأمني والعسكري الإسرائيلي أيضًا، ويمكن القول إنه غَلَف العام ٢٠٠٧. وهناك مؤشرات كثيرة جدا تفيد بأن من قام بالحرب، وخاضها، بات يتخوف بل ويرتبك من نتائجها الحقيقة، وأبعادها، فتبدو آفاق التطورات فيما يخص الصراع العربي- الإسرائيلي، والملف الإيراني، أكثر التصاقا وتراصا، وتبدو التطورات سائرة في واحد من احتمالين:

- **الأول**: اشتباك إقليمي واسع النطاق، يبدأ في واحدة من الساحات الثلاث: اللبنانية، السورية والإيرانية، ولا يعرف أين ومتى وكيف وبأية كلفة وأي نتائج قد ينتهي. يرجح البعض أن يبدأ مع سورية، ويجزم آخرون أنه في حال وقعت الحرب فستبدأ مع إيران، والدلائل كثيرة، بدءا بالحشود العسكرية الأميركية والغربية، مرورا بعقدة أن أي حرب مع سورية تؤدي إلى تبدلات نوعية في البنية الجغرافية والنظم العربية والإسلامية لكون سورية عربية، وإسلامية - سنية، وهي في موقع المعتدى عليه، بعد أن مارست خيار السلام والتفاوض لثلاثة عقود من دون نتيجة تذكر، في حين أن الاشتباك مع إيران يمكن أن يوفر للعرب بيئة حيادية، ولا يؤدي بالضرورة إلى متغيرات في البنى الاجتماعية وفي بنية النظم واستقرارها.
- **الثاني**: الشروع في المفاوضات السياسية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي على تماس وبالتقاطع مع التفاوض لقبول إيران قوة إقليمية نووية، وقوية لها مداها الأمني ومصالحها الاقتصادية.

في كلتا الحالتين، تبدو مؤثرات نتائج الحرب على لبنان هي المقرر لأي منهما، فاستعجال الحرب الإقليمية يقال إنها لحاجات أميركية إسرائيلية أوروبية لاستعادة إسرائيل قوة الردع، ولجم الاندفاع الإيراني السوري وتحالفه مع حركتي حزب الله وحماس وغيرهما. والشروع بالتفاوض بدءًا من تنشيط المسار السوري، والمسار الفلسطيني، ثم عبر تلازم المسارات المختلفة، ومعها مسار التطبيع بناء على المبادرة العربية التي صارت قرارا لقمة بيروت، له الكثير من العناصر المؤيدة، والمؤشرات، بل الحاجات الماسة للتحالف الغربي العربي المنسجم مع المصالح الغربية.

إن الحرب اللبنانية قد زادت الشكوك الكثيرة عند الإسرائيليين حول إمكانية تغيير الحقيقة الشرق أوسطية. فلا توجد لمشاكل الشرق الأوسط حلول سحرية ولا طرق مختصرة.

أما بالنسبة للتحديات الأمنية التي واجهت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية العام ٢٠٠٧، فعلى الرغم من التقييم العام للوضع الأمني- بحسب معطيات جهاز الاستخبارات العسكرية- القائل إن هناك تحسنا في وضع إسرائيل الإستراتيجي في ٢٠٠٧، خاصة في سياق تعزيز قدرة الردع العسكري التي تآكلت بعد حرب ٢٠٠٦، الأمر الذي قلّل الخطر بأن يتحول أي تهديد إلى هجوم حقيقي شامل على إسرائيل في غضون السنتين القريبتين، إلا أنه في المقابل، تحسنت القدرات العسكرية لأعدائها: تهديد "القسام" المتصاعد، سورية تنتظر "تصفية الحسابات" رغم عدم رغبتها في شن حرب، وإيران من المحتمل أن تنجز قنبلة نووية في أواخر العام ٢٠٠٩، على الرغم من تقديرات التقرير الاستخباري الأميركي.

إن التحدي الأمني المستقبلي أمام الجيش الإسرائيلي هو ازدياد تهديد الصواريخ والقذائف على الجبهة الإسرائيلية الداخلية. ليس صدفة أن النظرية العسكرية الإسرائيلية أضافت إلى مركباتها الثلاثة: الردع، الحسم، والتحذير المبكر، مركباً رابعاً، ألا وهو الدفاع، حيث تنطلق هذه الرؤية من اعتبار أن الهجوم ليس العامل المركزي الذي يحسم المعركة بل هناك حاجة لدمج العوامل، الأمر الذي انعكس في مستجدات التسلح الإسرائيلي وخاصة تطوير منظومة صواريخ دفاعية وتبني خطة خماسية أمنية- عسكرية عرفت بـ"تيفن ٢٠١٢".

شهد العام ٢٠٠٧ أحداثا ومتغيرات مهمة لها تأثيرها على المشهد الأمني الإسرائيلي، أهمها: أولاً- تعيين غابي أشكنازي رئيساً لهيئة الأركان العامة، والذي قد يبرز دوره في الامتناع عن أخذ الجيش إلى أماكن خلافية ذات طابع سياسي ويركز جهوده في إعادة ترميم الجيش وجهوزيته، إلا أنه قد يختزل دوره في وضع قراءات إستراتيجية جديدة قد تتبناها إسرائيل وتتناسب مع المعطيات الإقليمية الجديدة. ثانياً- عودة إيهود باراك إلى وزارة الدفاع، وما له من انعكاسات على الحالة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. ثالثًا- تقرير فينوغراد الذي اقتصر على معالجة الإخفاقات الأدائية للجيش متجاهلاً الأبعاد الأمنية والإستراتيجية الإقليمية لهذه الحرب، خاصة أنه أغفل الدور الإيراني. ما يستفاد من تقرير فينوغراد أن أي حرب قادمة لإسرائيل لن يكون النصر فيها حتميًا بعدما فشل جيشها أمام منظمة عسكرية، وهو ما يجعل المستوى السياسي يتردد كثيرا قبل المصادقة على أية عملية عسكرية من هذا النوع رغم التدريبات والمناورات والاستعدادات التي يجريها الجيش الإسرائيلي بشكل مكثف منذ انتهاء العدوان على لبنان.

تشير المعطيات الإستراتيجية للعام ٢٠٠٧ إلى أن المناطق الساخنة في الشرق الأوسط تتفاعل بشكل يرسم معالم

جديدة لها صفة الديمومة، وأن هذه المناطق الساخنة أصبحت تحدد أطر المتغيرات الإستراتيجية المتوقعة للعام ٢٠٠٨ . وبالرغم عن أن الساحة الفلسطينية ليست المنطقة الساخنة الوحيدة، غير أنها تعد الأكثر ديمومة وإستراتيجية في إشعال الصراعات في المنطقة، ما يفرض التركيز على متغيراتها الإستراتيجية الجديدة للعام ٢٠٠٧، خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لأول مرة منذ تأسيسها، والذي شكل محطة توقف لمختلف البرامج الرسمية العربية والدولية والإسرائيلية في المنطقة. ومن ثم الأزمة الحادة على أثر السيطرة العسكرية على قطاع غزة.

برزت في العام ٢٠٠٧ حالة الارتباك وقلة الحيلة لدى القيادة الإسرائيلية وخاصة المؤسسة العسكرية حيال سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وتهديدها العسكري للجبهة الإسرائيلية الداخلية.

تشير كل الدلائل إلى تعزيز احتمالات الاجتياح العسكري لقطاع غزة، على الرغم من التعقيدات والإشكالات الحقيقية. إن الضغط الإعلامي والشعبي المتصاعد لجهة ضرورة عملية اجتياح واسعة، وعدم قدرة الحكومة الحالية على الوقوف أمام هذا الضغط، قد يحسمان الأمر باتجاه ترجيح كفة الاجتياح.

في سياق العلاقة السورية- الإسرائيلية للعام ٢٠٠٧، يمكن أن نستخدم توصيف "حالة حرب" لحالة هذه العلاقة عند تصاعد حالة التوتر والاستفزاز التي تشهدها العلاقات بين الجانبين والتي بلغت ذروتها في عدة اختراقات وضربة جوية إسرائيلية لسورية. تتأكد "حالة الحرب" بمجرّد قيام إسرائيل بعمليات اختراق جوي للأراضي السورية، وعلى ضوء الغارة الجوية الإسرائيلية لموقع في شمال سورية في السادس من شهر أيلول ٢٠٠٧.

إن أبرز مستجدات الملف النووي الإيراني للعام ٢٠٠٧ هو التقرير الاستخباري الأميركي وإسقاطاته على الموقف الإسرائيلي. لقد أفرز التقرير تداعيات تصب إجمالا في مصلحة إيران، التي اعتبرته انتصارا لها ودليلا على العداء والسلبية اللذين تتعامل بهما الإدارة الأميركية معها. فضلاً عن كونه يضعف إمكان لجوء إدارة بوش للخيار العسكري. إن الإجماع الاستخباري هو أمر من الصعب الاعتراض عليه وخاصة بعد تجربة الحرب على العراق. هذه التداعيات من شأنها أن تعقد الأزمة بشدة لا أن تساعد على حلها، بحكم أن المسافة الفاصلة بين مواقف الأطراف الرئيسة ازدادت تباعدا، ناهيك عن أن إدارة بوش يمكن أن تعاود التلويح بالخيار العسكري إذا فشلت العقوبات الاقتصادية على إيران وفق سياستها المتكررة في هذا الصدد، بينما تتشبث إيران بموقفها من مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم.

إن نشوء واقع جديد يترتب عليه استبعاد الخيار العسكري ضد إيران، هو ما جعل الموقف الإسرائيلي رافضًا لتقرير الاستخبارات الأميركية. ومنذ صدور التقرير، تدير إسرائيل جدلا كبيرا حول نتائجه، مروجة أن معدّي التقرير أخطأوا في جمع المعلومات وفي التحليل، معتبرة بأن الاستخبارات التي أصيبت بـ"التقدير الزائد" قبل الحرب على العراق، عندما افترضت أن العراق يمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية، سوف تصاب بـ"التقدير الناقص" المدمر بشأن إيران، والذي سيكون ثمنه مفاجأة أخرى للولايات المتحدة، مثلما حصل معها لدى الكشف عن القنبلة النووية الهندية والقنبلة الباكستانية. ومن المتوقع أن تؤجج إسرائيل النقاش.

غير أن هذا التقرير الاستخباري يبرز الدور الإسرائيلي في احتمال توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، نتيجة لما قد

تجده واشنطن من صعوبة في تسويق مبررات هذه الضربة. ولذا قد يكون السيناريو البديل هو السيناريو الإسرائيلي الذي ينقذ الإدارة الأميركية من اعتراض الكونغرس على شن ضربة ضد إيران، وذلك من منطلق الوزن الكبير الذي يمثله اللوبي اليهودي في الحزب الديمقراطي، وبالتالي استحالة رفض الديمقراطيين دخول أميركا الحرب ضد إيران دفاعاً عن إسرائيل، خصوصاً أنهم على أبواب انتخابات الرئاسة.

المشهد الاقتصادي

يتناول فصل المشهد الاقتصادي أوضاع إسرائيل الاقتصادية مع التركيز على أبرز الوقائع الاقتصادية للعام ٢٠٠٧، من خلال قراءة متمعنة ومتعمقة لأهم المؤشرات الرئيسة، ومقارنتها محليا وعالميا، على امتداد الأعوام السبعة الماضية، مع الأخذ بعين الاعتبار سرد الظواهر والأحداث التي كان لها وقع كبير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧، وذلك عبر تحليل مفصل لكل المستجدات الاقتصادية على الساحة الإسرائيلية، ومن ثمّ إلقاء الضوء على التوقعات للعام ٢٠٠٨ واستشراف الاتجاهات المركزية فيه.

يشمل هذا الفصل الأقسام التالية:

- **أولا**: تقديم جرد شامل ومفصل، مع الاستعانة ببعض اللوائح والرسومات البيانية، لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد المختلفة، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة وما إلى ذلك.
- **ثانيا**: بحث ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٨، والبالغة ٣١٤ مليار شيكل (٦ ,٨٢ مليار دولار)، وهي ميزانية متأثرة جدا من الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وتشمل تقليصا شاملا في ميزانية الوزارات المختلفة بنسبة ٦٪، وترتكز على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي تبلغ نسبته ٣ر٤٪ خلال العام الجاري- ٢٠٠٨. بالإضافة لذلك، تم التطرق إلى الفائض الناتج من جباية الضرائب، والمقدر بنحو ١٠ مليارات شيكل.
- **ثالثا**: الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية، واحتدام الصراع بشأن سيرورة رفع أسعار معظم المواد الغذائية الأساسية والتي ستمسّ بالطبقات الضعيفة كافة. على سبيل المثال: رفع أسعار الخبز بنسبة ٥ر١٢٪، رفع أسعار منتجات الحليب بنسبة ٤٪، رفع أسعار الكهرباء بنسبة ١٥٪ وغيرها. بالمقابل، مطالبة وزير الصناعة، التجارة والتشغيل الإسرائيلي بدفع تعويضات للطبقات الضعيفة عن طريق مخصصات الضمان الاجتماعي.
- **رابعا**: سيطرة حماس على قطاع غزة والتي أدت إلى إغلاقه تماما أمام البضائع الإسرائيلية، ما أدى إلى خسائر يومية للاقتصاد الإسرائيلي تقدّر بنحو ١٠ ملايين شيكل، وشمل ذلك فروع الزراعة، الأغذية، الأدوية، المنتجات الكيميائية وغيرها.
- **خامسا**: التوقيع على اتفاقية التقاعد الإلزامي بين منظمة العمال الإسرائيلية العامة- الهستدروت- وبين اتحاد أرباب الصناعة الإسرائيلية والتي تتضمن ترتيب معضلة التقاعد لنحو مليون عامل لم يحظوا حتى الآن بأي

حقوق اجتماعية .

- **سادسا** : الإضرابات في القطاع العام والمطالبة برفع أجور المستخدمين . هذه الإضرابات انتهت عند الإعلان عن اتفاق بين وزارة المالية والهستدروت يقضي برفع الأجور بنسبة ٥٪ .
- **سابعا** : انهيار شركة " حفتسيبا " الإسرائيلية ، مع بداية شهر آب ٢٠٠٧ ، وهي إحدى أكبر وأقدم شركات المقاولة والبناء في إسرائيل . وقد كان الإعلان عن انهيار هذه الشركة بمثابة صاعقة ضربت إسرائيل بأكملها ، حيث دار الحديث عن مئات العائلات التي من المتوقع أن تخسر كل الأموال الباهظة المدفوعة كثمن البيوت والشقق السكنية . وشركة " حفتسيبا " هي شركة مختصة بالبناء في مناطق عديدة في إسرائيل ، وكذلك بالبناء للمتدينين اليهود والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المصادرة .
- **ثامنا** : انخفاض سعر صرف الدولار وتأثير ذلك على المتغيرات الاقتصادية المختلفة .
- **تاسعا** : استمرار الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٧ وتشمل ضريبة القيمة المضافة ، ضرائب الدخل ، الضرائب المفروضة على أسواق المال ، ضرائب الدخل السلبية وغيرها .

تظهر في فصل المشهد الاقتصادي بوضوح أبرز الأحداث الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ ، وقد تم الأمر من خلال الاستعانة بوصف مبنى الاقتصاد الإسرائيلي وفروعه الرئيسة ، السياسات الحكومية (المتغيرة مع تغير السلطة أو الأحزاب الحاكمة) ، التغييرات الجمة في الناتج القومي ومعدلات نموه ، مستويات البطالة ، مستويات غلاء المعيشة ، قوانين العمل والضرائب ، التطورات المالية والتي قد تكون ذات تأثير عميق ، الصراعات الداخلية بين المنظمات العمالية والوزارات المختلفة وغيرها .

إلى جانب التطورات الإيجابية التي تمت الإشارة إليها من خلال هذا الفصل ، هناك عدد من المؤشرات السلبية التي أثرت في هبوط أهمية الأحداث الإيجابية . ويقول المحللون إنه إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية ، فقد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد ، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدما مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا وأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر . السبب في ذلك يكمن في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية .

إن الطبيعة العسكرية والاحتلالية لإسرائيل تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي . ويبرز هذا الأمر في حجم المصادر المقتطعة لهذه الغاية . فالحرب ، التي بادرت إليها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦ ، تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي ، إذ تقدر الخسائر المادية الفادحة التي تكبدتها إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ بعشرات المليارات من الدولارات . وقد تم في هذا الفصل استعراض بعض هذه الخسائر ، ولكن من الجدير ذكره أن الخسائر النفسية والاجتماعية قد تفوق بكثير الخسائر المادية .

إذا أجملنا المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ يمكننا تلخيص ذلك بما يلي :

- بلغ معدل النمو ٣ر٥٪ العام ٢٠٠٧ ، ليصل إجمالي معدل النمو المتراكم منذ العام ٢٠٠٣ إلى ٥ر٢٣٪ .

- استمر تدفق الرساميل الأجنبية على إسرائيل وبلغت ١٤ر٨ مليار دولار العام ٢٠٠٧ لتكون ثاني أفضل سنة في تاريخها، بعد أن بلغت ٢٥ر٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٦ وفق أرقام وزارة المالية.
- تم هذه السنة خفض الديون العامة التي تعتبر الحلقة الضعيفة في الاقتصاد إلى ٨٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد أن تجاوزت سقف ١٠٠٪ في العام ٢٠٠٣.
- في الخارج، باتت إسرائيل اليوم رابع مصدر عالمي للأسلحة، متجاوزة لأول مرة بريطانيا في هذه القطاع، كما تؤكد وزارة الدفاع الإسرائيلية.
- انخفض سعر صرف الدولار بنسبة ١١٪ أمام الشيكل منذ بداية ٢٠٠٧. كما تسبب انهيار سعر صرف الدولار من جهة ثانية في بداية التخلي عن إشهار الأسعار بالدولار. ولأول مرة بات أكثر من نصف الشقق المطروحة للبيع أو الإيجار معروضا بالشيكل.
- انعكس الأداء الجيد للاقتصاد في مناح عدة في ارتفاع التدريج الذي حصلت عليه إسرائيل في مؤسسات التصنيف المالي العالمية. ويفترض أن يتيح ذلك لإسرائيل أن تحسن شروط حصولها على قروض من الأسواق المالية العالمية.
- من المؤشرات الأخرى على الأداء الجيد للاقتصاد الإسرائيلي انخفاض معدل العاطلين عن العمل إلى ٤ر٧٪ في نهاية ٢٠٠٧، وهو أدنى مستوى منذ أحد عشر عاما، مع زيادة في عدد السياح بنسبة ٢٤٪ خلال العام الماضي.

ويتناول التقرير، على نحو خاص، الصناعات العسكرية التي تعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من إجمالها، ويرجع ذلك في الأساس إلى الاهتمام الذي أولته الإستراتيجيا الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري والاقتصادي إلى الصناعة الحربية.

ولدى إمعان النظر في الصناعات العسكرية يستنتج الفصل ما يلي:

أولا: ارتباط التطور التدريجي للتصنيع الحربي الإسرائيلي، على نحو وثيق، بالمهمات التي وضعها المشروع الإسرائيلي نفسه.

ثانيا: قطعت إسرائيل، بمعيار حجم القوى والوسائط المستخدمة في التصنيع الحربي، أشواطاً مديدة على طريق التحول إلى دولة عظمى، من حيث القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة.

ثالثا: تقدم صادرات الصناعات العسكرية الإسرائيلية صورة مركبة بثلاثة أبعاد هي: الحالة الإنتاجية لهذه الصناعات، ومدى النجاح في بناء العلاقات أو التغلغل على المستوى العالمي، وتوظيف صادرات الأسلحة في خدمة الإستراتيجيا العليا لإسرائيل، ووجود علاقة عضوية بين التصنيع الحربي الإسرائيلي والدعم الأميركي لإسرائيل في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية كافة؛ واتسام هذه العلاقة بصفة الاستناد الدائم إلى قاعدة التحالف والمصالح المشتركة، سواء في ميدان الصراع ضد العرب أو في الدور الوظيفي الإسرائيلي في المنطقة على المدى الطويل. وهو ما يفسر التركيز الأميركي على تفوق إسرائيل في مواجهة الدول العربية.

رابعا: تتعرض الصناعات العسكرية الإسرائيلية لكثير من المشكلات الذاتية والموضوعية، بعضها ناجم عن هويتها ودورها وتأثرها بالواقعين: الاجتماعي والاقتصادي القائمين في الدولة، وبعضها الآخر ناجم عن المناخ العام الذي يحيط بعملية التصنيع الحربي في العالم.

المشهد الاجتماعي

يقدّم فصل المشهد الاجتماعي بعض المؤشرات على نتائج التطورات والأحداث التي مر بها المجتمع الإسرائيلي في ستة عقود. وضمن ذلك يشير إلى الوضع الذي وصل إليه هذا المجتمع في تطوره وإلى اتجاه التطورات الحالية وتأثيرها على مستقبله. كما يشمل التطورات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي بعد حرب لبنان الثانية، والتي كانت لها تداعيات ومضاعفات وتبعات مهمة وكشفت عن مؤشرات اجتماعية ذات أبعاد عميقة. ويسهب الفصل في وصف بعض الظواهر في محاولة لرسم بروفيل عام للوضع الاجتماعي مع التركيز على التطورات في العام ٢٠٠٧. ومن هذه الظواهرك التركيب السكاني؛ الهجرة وتحوّل التركيب السكانيّ؛ التوزيع الجغرافي للسكان.

ويؤكد الفصل أن أكثر ما يميز الشروخ الإثنية في إسرائيل اليوم هو اتساع الفجوة بين شرائح المجتمع واتساع اللامساواة في توزيع موارده على أساس إثني وتبلور الهويات الثقافية والحدود بينها. ويرافق ذلك تحولات في معنى ومضمون الهوية. وقد تأثرت هذه التحولات بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالخصخصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة وتغيير نظام الضمان الاجتماعي والتي أدت إلى توسيع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية وبين الجماعات الإثنية.

شملت عملية الخصخصة والليبرالية الاجتماعية والثقافية جميع نواحي الحياة وحملت في طياتها الاعتراف بشرعية "التعدد الثقافي" في إسرائيل. هذا الاعتراف بالتعددية يتناقض مع الفكرة الصهيونية المركزية لدمج الجاليات التي تمثلت في تطبيق سياسة "فرن الصهر". والحقيقة أن هذا الاعتراف يعني تكريس تقسيم المجتمع إلى قطاعات إثنية والاعتراف بالمصالح المختلفة لهذه القطاعات والقبول بمبدأ التنافس على توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والنفوذ. وقد أدى تمثيل هذه القطاعات بواسطة أحزاب سياسية خاصة بها إلى تحويلها إلى قطاعات منغلقة على نفسها. وأصبح واضحاً أن قضايا العلاقات بين الفئات المختلفة وجماعات الهوية تلازم التحولات الاقتصادية.

تؤدي العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد وقضايا الهوية (التطابق بين الوضع الاقتصادي والانتماء الإثني) إلى تحولات في التركيب الإثني للسكان، وإلى أن يعيش المجتمع الإسرائيلي صراعاً دائماً بين مجموعات مختلفة على محاور متعددة (الفجوات الاقتصادية، الانتماء الإثني، مستوى التعليم، درجة التدين، مكان السكن)، متداخلة ومتشابكة ومتقاطعة وبزخم مختلف.

منذ هجرة اليهود الشرقيين، خاصة من المغرب، عكس التعبير "الشرخ الإثني" الفروق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية بين الشرقيين والغربيين رغم أنه لم يعد يعكس الواقع بدقة، ففي المعطيات الرسمية يتم التمييز بين مواليد آسيا وأفريقيا وبين مواليد أوروبا وأميركا، وهذا تسبب في اعتبارهما وحدتي تحليل أساسيتين. ولكن ارتفاع

نسبة مواليد إسرائيل أدى إلى التمييز بينهما حسب منشأ الأب. كما أن بروز جماعات مهاجرة من بلد معين (مثل الروس والأثيوبيين) أعطى أهمية أكبر لخصائصهم من التقسيمات السابقة.

تشير التطورات في العام ٢٠٠٧ إلى أن الشرخ الأشكنازي- الشرقي ما زال أساسياً في فهم التطورات في إسرائيل رغم أن تعابيره اختلفت عن الماضي، إذ تميز العقدان الأخيران بتغلغل الشرقيين في مؤسسات الدولة المختلفة وإحياء ثقافتهم وتصاعد قوتهم السياسية. نتج عن ذلك شعور الأشكناز بالخوف من تراجع قوتهم وهيمنتهم. واشتد هذا الشعور أكثر عندما تبين أن المهاجرين من روسيا لم ينضموا إلى الأشكناز وإنما يعتبرون أنفسهم جالية متميزة عن كل الإسرائيليين واتجهوا نحو تنظيم أنفسهم سياسياً وكرسوا اختلافهم الاجتماعي والثقافي في شتى المجالات. كما أن تصاعد قوة المتدينين الحريديم من أصل غربي (متمثلة بسن القوانين والتمويل الحكومي لمؤسساتهم) شكل مصدر خوف لدى الأشكناز العلمانيين على استمرار هيمنتهم في المجتمع الإسرائيلي.

على هذه الخلفية شهدت السنوات الأخيرة، منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، توسع الفعاليات التي تبرز تشكيل القطاع الإثني الأشكنازي في المجتمع الإسرائيلي. ويمكن اعتبار هذه الظاهرة من أهم التطورات التي شهدتها إسرائيل منذ عهد الاستيطان وحتى الآن. فهي ظاهرة تحمل أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية مهمة جداً، فهي تؤشر إلى انحسار الهيمنة الأشكنازية بصفتها النمط الثقافي والاجتماعي الذي يعكس "الإسرائيلية"، أي أنها التيار المركزي الذي يفترض أن يقترب منه ويتقمصه المهاجرون غير الأشكناز. وليس هناك شك في أن هذا التطور جاء على خلفية تبلور القطاعات الإثنية في إسرائيل ورد فعل على الهجمة التي بدأها الشرقيون والمتدينون منذ سنوات ضد هيمنة الأشكناز في جميع مجالات الحياة وضد التطابق بين الأشكنازية والدولة. يأتي هذا الشعور والسلوك من جانب الأشكناز رغم أنه بعد ستة عقود على قيام الدولة ما زالت معظم النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية في إسرائيل من أصول أشكنازية. لكن من جهة أخرى، تميزت السنوات ١٩٩٦- ٢٠٠٦ ببروز الشرقيين في أعلى درجات السياسة في إسرائيل. فقد أشغلوا الوزارات المهمة في الحكومات المتعاقبة (المالية، الخارجية، الدفاع)، ووصلوا إلى قيادة أحزاب كبيرة، وتنافسوا على رئاسة الحكومة ونجحوا في الوصول إلى رئاسة الدولة. في العام ٢٠٠٧ اختفوا جميعهم عن المناصب القيادية في الحكومة والأحزاب، والوزراء الشرقيون في الحكومة يشغلون وزارات لا تعتبر مهمة. كذلك تجدر الإشارة إلى أن العقد الأخير شهد زيادة تأثير الشرقيين في الجيش إثر نجاح عدد ملموس منهم في الوصول إلى مواقع القيادة. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن الكثير من الشرقيين اعتبروا قضية رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، مؤشراً على ملاحقة النخب الأشكنازية لهم.

في هذا السياق الإثني يرصد الفصل واحدة من أهم التطورات الاجتماعية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ قيام الدولة. وهي تتمثل في بدايات ظهور قطاع إثني جديد هو "القطاع الأشكنازي". فحتى وقت قريب لم يظهر على السطح القطاع الذي يمثل نمط حياة وأفكار الإسرائيليين القدامى. وهذا القطاع ما زال منقسماً على نفسه، سياسياً، وحتى الانتخابات الأخيرة مثلته ثلاثة أحزاب حالياً وهي "شينوي" و"ميرتس" و"إسرائيل الأخرى". أما بعد انتخابات العام ٢٠٠٦ فإن ميرتس هو الحزب الوحيد الذي يمثله، إلا أن القيادات الأشكنازية العلمانية عادت وسيطرت

على جميع الأحزاب الكبيرة. ولكن السنوات الأخيرة شهدت تطوراً مهماً تمثل في بداية الدعوة لتعزيز هوية أشكنازية مختلفة عن الهوية الإسرائيلية التي يدعون أنها سلبتهم تميزهم وأصبحت تعني مضامين مختلفة عن المضامين التي حاول مؤسسو الحركة الصهيونية والدولة "الأشكناز" ترسيخها.

تعتبر ظاهرة بروز القطاع الإثني الأشكنازي من أهم التطورات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي منذ نشوء الحركة الصهيونية. وهي تشير إلى أن التنوع الإثني والاختلاف الكبير في نمط الحياة والصراع على الموارد، على هذه الأسس، أصبح الظاهرة المميزة للمجتمع الإسرائيلي في عامه الستين.

في العام ٢٠٠٧ برز أكثر فأكثر تميز المهاجرين الروس والأثيوبيين في التركيب الإثني الإسرائيلي. مواقف الإسرائيليين من الجماعتين أصبحت أكثر وضوحاً وحدة. كذلك برز أكثر فأكثر الفارق الكبير في استيعاب الجماعتين في المجتمع وقدرتهما على الاندماج وتنظيم الذات والمكانة التي يتمتعان بها. لذلك من المهم استعراض علاقة المجموعتين بالمجتمع الإسرائيلي خاصة التطورات البارزة في العام الأخير.

النتائج الاجتماعية للتطورات الاقتصادية: شهد العام ٢٠٠٧ عددا من التطورات الاقتصادية التي تشكل استمراراً لنتائج السياسة الاقتصادية النيو- ليبرالية المتبعة في السنوات الأخيرة. شملت هذه التطورات النمو الاقتصادي والتغير البنيوي في سوق العمل وعلاقات العمل وظاهرة الفقر وغير ذلك. ويبدو أن العام ٢٠٠٧ يختلف عن الأعوام التي سبقته بالنسبة لتأثير معدل النمو على شرائح اجتماعية مختلفة. فلأول مرة منذ ١١ عاماً تنخفض البطالة، ويعزى ذلك للنمو الاقتصادي وللتغيير في السياسة الاجتماعية، لكن، من جهة أخرى، فإن البطالة تعمقت، أي أن العاطلين عن العمل ينتمون إلى فئات من غير المحتمل عودتها إلى العمل بسبب مستوى تعليمها المتدني.

نتيجة الإجراءات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية المتشددة حدث ارتفاع في نسبة المشاركين في سوق العمل، لكن ما زالت هناك فروق كبيرة في معدلات المشاركة بين المناطق الجغرافية ويبقى العامل الرئيس في إنتاج الفروق هو مستوى التعليم.

أثرت التطورات الاقتصادية في ٢٠٠٦ وارتفاع وتيرة النمو في ٢٠٠٧ على الأوضاع الاجتماعية. فقد هبط عدد العائلات تحت خط الفقر العام ٢٠٠٦ إلا أن عدد العائلات الفقيرة التي على رأسها عامل ارتفع. بناء على ذلك فإن الفقر يبقى واحدا من أهم المشاكل التي تعاني منها شرائح كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، وهو من أهم أسباب ضعف التضامن الاجتماعي، وقد تكون له مضاعفات عميقة في المستقبل خصوصاً إذا تبين أن الفقر يتم توارثه وبسبب أهميته كعامل في ضعف قدرات هذه الشرائح على توظيف المال في التعليم والصحة، في ضوء الخصخصة وانحسار دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية.

ليس هناك شك في تراجع سياسة الرفاه الاجتماعي. وهي تنعكس في انحسار دولة الرفاه بواسطة خصخصة الخدمات، تقليص المخصصات ووضع العقبات البيروقراطية أمام مستحقي المخصصات والمساعدات. من هنا فدولة الرفاه تتحول من دولة رفاه شمولية، تلتزم برعاية مستوى ونوعية حياة لجميع السكان عن طريق منح خدمات عامة، لدولة رفاه انتقائية تمنح ضماناً للفئات التي تعجز عن البقاء. وشملت السياسة الاجتماعية الجديدة التركيز على

برامج إعادة التأهيل المهني والتشغيل، ولكن أبرز التحولات هو تعزيز سياسة توزيع الموارد على أساس قطاعي- إثني (المتدينون الشرقيون- شاس، المهاجرون الجدد- الروس).

كما يتناول الفصل الإنفاق الحكومي على خدمات التعليم والصحة، والأوضاع الصحية، والآفات الاجتماعية.

ويشير إلى أن نقاط الضعف في المجتمع والاقتصاد في إسرائيل، بموجب "الأجندة الاقتصادية- الاجتماعية ٢٠٠٨-٢٠١٠" التي أعدها طاقم في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- معدلات الفقر العالية،

٢- اتساع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية الغنية والفقيرة، وانحسار الطبقة الوسطى،

٣- تدهور العلاقات في سوق العمل وتدني شروط العمل،

٤- التقصير في مجال التعليم وتراجع التحصيل العلمي للطلاب بالمقاييس الدولية،

٥- هجرة العقول بسبب تدني شروط العمل وانخفاض التوظيف في التعليم،

٦- الفساد الاقتصادي والسياسي.

الفلسطينيون في إسرائيل

ظل الفلسطينيون في إسرائيل، مجتمعًا ونخبًا وقوى سياسية، في "عين العاصفة" خلال العام ٢٠٠٧. وقد حدث ذلك على عدة خلفيات، لعل أبرزها مبادرات الرؤى المستقبلية (وهي "التصوّر المستقبلي"، و"الدستور الديمقراطي"، و"وثيقة حيفا").

وتكمن أهمية هذا المبادرات في أنها تضع لأول مرّة رؤى وتصورات لأسس العلاقة بين الدولة وبين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وفي أنها كانت إيذانًا ببداية مرحلة مبادرات ذاتية فكرية جوهرها تحوّل الفلسطينيين إلى ناحية النظر إلى أنفسهم، والمشاركة الفكرية الفاعلة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم. وقد عنت هذه المبادرات، في الوقت نفسه، دفع المشكلات القومية والمدنية للفلسطينيين في الداخل إلى صدارة جدول الأعمال الإسرائيلي، سواء في قراءة الفلسطينيين أنفسهم، أو في قراءة المؤسسة الإسرائيلية السياسية والأمنية والأكاديمية.

غير أنّ هذه المبادرات تزامنت مع تطورات أخرى لا تقل أهمية وخطورة، تعتبر بدورها خلفيات أساسية لبقاء الفلسطينيين في إسرائيل في "عين العاصفة".

إن التطورات، التي يأتي هذا الفصل على ذكرها وتحليلها، هي ما يلي:

- تصعيد حملة الملاحقة السياسية، بذرائع أمنية، ضد القيادات العربية، وخاصة ضد رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، د. عزمي بشارة ورئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، الشيخ رائد صلاح. وقد ارتبطت هذه الحملة، ضمن أمور أخرى، بنتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦، وبانخراط الفلسطينيين في الداخل في الدفاع عن المقدسات الدينية العربية في القدس. وتستهدف، في العمق، نزع الشرعية السياسية عن هذه القيادات.

- ازدياد الدعوات إلى الترانسفير، تحت غطاء مسميات سابقة لا تؤذي الأذن، من قبيل "تبادل الأراضي" أو "تبادل السكان"، وبذريعة تثبيت "الدولة اليهودية"، وتعزّز التوجهات العنصرية لدى المجتمع اليهودي.
- النشاطات التهويدية العلنية والمخفية داخل الخط الأخضر.
- استمرار سلسلة الإجراءات والممارسات الرسمية والقانونية الرامية إلى ترسيخ الطابع اليهودي لإسرائيل.
- توفير الغطاء القانونيّ للممارسات الهوجاء التي تتبعها الشرطة الإسرائيلية، والتي تعكس واقع تعاملها العام مع المواطنين العرب كافة باعتبارهم أعداء. وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ قرار بتدويل قضية القتلى العرب، الذين سقطوا برصاص الشرطة خلال أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، والذي بدأ تنفيذه في العام ٢٠٠٨.
- استهداف السلطات المحلية العربية، في إطار الاستهداف الأعم والأشمل للقوى السياسية ولجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب.
- المباشرة في تطبيق مشروع "الخدمة المدنية"، الذي يستهدف احتواء الشبيبة العربية.

ويشير الفصل إلى أنّ أول ما يتعيّن تسجيله، في شأن هذه المبادرات، هو نشوء حالة جلية من التعبئة العامة للمؤسسة الإسرائيلية، السياسية والأمنية، والأكاديمية والإعلامية، للوقوف في شبه إجماع في صفّ معارضة هذه الظاهرة ومحاربتها، والإلحاح الشديد على الدعوة إلى الخوض في ملف الفلسطينيين في إسرائيل، بعد أن اعتبرته بالمطلق ملفًا شديد الإشكالية والخطورة، ويستدعي "علاجًا فائقًا وحاسمًا".

وقد بدأت التعبئة العامة برئيس الحكومة نفسه، والوزراء وأعضاء الكنيست، لتنتهي بـ"جيش الخبراء" في "الشؤون العربية"، وكبار المعلقين والمحللين السياسيين والصحافيين وصغارهم، مرورًا بمعاهد الدراسات والأبحاث والتخطيط السياسي على اختلاف أهوائها ومشاربها. ولم تظل منحصرة في نطاق التعبير عن المواقف النظرية، وإنما انتقلت إلى مستوى الممارسة التطبيقية. ويكاد المنطلق الرئيس لها يتمثل في اعتبار أنّ المبادرات الثلاث قد أتت لتكرّس مرحلة أكثر تقدمًا في معركة الفلسطينيين في وطنهم الأصلي من أجل حقوقهم القومية والمدنية، لناحية الطعن في طابع إسرائيل ["الدولة اليهودية"] والمطالبة بتغييره. وعلى ضوء ذلك فإن أول ما يمكن ملاحظته هو أنّ ردّات الفعل الإسرائيلية قد طورت خطابًا مفرطًا في الدعوة إلى الفصل التامّ بين مطلب مساواة المواطنين العرب، ومطلب تغيير الطابع اليهودي لإسرائيل، على قاعدة عدم رفض المطلب الأول، ورفض المطلب الثاني جملة وتفصيلاً.

وشهد العام ٢٠٠٧ تحركًا ملحوظًا للمؤسسة السياسية الإسرائيلية ردًا على هذه المبادرات. واتخذ هذا التحرك، بالأساس، منحيين متوازيين: الأول ترهيبي، والثاني احتوائي.

وانعكس المنحى الأول في تحرك علني، غير مسبوق، لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، وفي ما بات يعرف باسم "قضية النائب عزمي بشارة"، والتي كان في صلبها "فتح ملف أمني وجنائي ضده"، أدّى، من ضمن أشياء أخرى، إلى أن يغادر البلاد من دون أن يعود إليها حتى الآن. وترافقت هذه القضية مع حملة تحريض رسمية وإعلامية على بشارة بلغت حدّ شيطنته، ومع هجوم على تياره السياسي- التجمع الوطني الديمقراطي- وعلى العمل السياسي الفلسطيني في الداخل برمته.

كما انعكس في استمرار ملاحقة الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، على إثر مواقفه الساعية لحماية المسجد الأقصى، وفي التهديد باغتياله.

أمّا المنحى الاحتوائي فقد انعكس في إطلاق بضع مبادرات رسمية إسرائيلية تهدف، في الظاهر، إلى "مساواة الفلسطينيين في الداخل ودمجهم"، على قاعدة رفض المطلب بتغيير الطابع اليهودي لإسرائيل. وكان للحكومة الإسرائيلية قسط في هذه المبادرات.

وانعكس كذلك في تطبيق مشروع "الخدمة المدنية" على الشباب العرب، وتصعيد سياسة الاحتواء تجاه السلطات المحلية العربية، والذي يمكن اعتباره طريقة لاستهداف اللجنة القطرية لرؤساء لسلطات المحلية العربية وخفض عدد السلطات المشاركة فيها، ما يؤثر سلبا على الشرعية التمثيلية للجنة بشكل غير مباشر، في إطار هجمة أعم على لجنة المتابعة العليا.

كما يتناول الفصل المؤشرات الدالة على تعزّز التوجهات العنصرية والتهويدية لدى المجتمع اليهودي، مؤكدًا أنها تتغذّى على سياسة عامة وخطوات عملية تتخذها المؤسسة السياسية والأمنية والقانونية الإسرائيلية، في طليعتها القوانين العنصرية في مجال المواطنة والأراضي، وتشجيع تعامل الشرطة الإسرائيلية مع العرب باعتبارهم أعداء.

وفي هذا المحور الأخير يتوقف الفصل عند تبعات المواجهات مع قوات الشرطة الإسرائيلية، التي شهدتها قرية البقيعة العربية، الواقعة في الشمال. ويشير إلى أن ادعاءات الشرطة بشأن هذه الأحداث لا تختلف كثيرا عن ادعاءاتها في أحداث تشرين الأول العام ٢٠٠٠ فهي تتهم المتظاهرين باستعمال العنف تجاه رجال الشرطة مما اضطرها لاستعمال وسائل للدفاع عن النفس. ومن تجارب سابقة يبدو أن ادعاء الشرطة يلقى الدعم الرسمي حين تصل الأمور إلى المحكمة الإسرائيلية. ففي كانون الثاني ٢٠٠٨ قرر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، ميني مزوز، إغلاق كافة ملفات الاتهام التي قدمت ضد رجال شرطة من الذين اتهموا بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العرب في مظاهرات تشرين الأول ٢٠٠٠ وتبرئة جميع المتهمين. وبإعلان مزوز هذا أغلقت رسميًا الملفات ضد الشرطيين الضالعين في قتل مواطنين عرب تظاهروا في ذلك الوقت، حين استخدمت الشرطة عيارات نارية حية من أجل تفريق المتظاهرين. إن تزامن هذين التطورين يؤكد أن استمرار معاملة الشرطة للمواطنين العرب كأعداء لن يلقى الردع المطلوب من السلطات الإسرائيلية. ومن هنا جاء قرار لجنة المتابعة ولجنة ذوي الشهداء تدويل قضية مقتل المتظاهرين العرب في العام ٢٠٠٠ والتوجه للرأي العام الدولي ومنصات قضائية دولية.

وبطبيعة الحال تساهم هذه النزعات في تعميق التقاطب العميق أصلاً بين المجتمعين العربي واليهودي. وتشير معطيات متطابقة إلى ارتفاع في المواقف الإثنية المركزية والعنصرية، وإلى هبوط تدريجي بين الأعوام ٢٠٠٠- ٢٠٠٧ في تأييد الجمهور اليهودي لمنح المواطنين العرب مساواة سياسية، وضم أو إشراك أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي.

أخيرًا ينوه الفصل بأنه لا يمكن إدراك أبعاد هذه المعطيات من دون التعرّض إلى بضعة مؤشرات برزت في الأشهر المنقضية من العام ٢٠٠٨ وتشي بأن النزعات العنصرية، الرسمية والشعبية، سائرة في خط متصاعد.

ومن هذه المؤشرات يمكن ذكر الاستطلاع، الذي أجرته قناة التلفزة في الكنيست، والذي أظهر أن ٧٥٪ من اليهود

الإسرائيليين يؤيدون ترحيل المواطنين العرب إلى الدولة الفلسطينية، في إطار اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين.

كما أنه ليس بغير دلالة، في حالة طرح السؤال بشأن أثر هذه النزعات العنصرية على الأجيال اليهودية القادمة، أنه في استطلاع جديد آخر، أجري بمناسبة انعقاد يوم دراسي خاص في الكنيست حول "حقوق الأكثرية اليهودية في النقب والجليل"، قال نحو ثلث المشتركين اليهود إنه "حتى يحين يوم الاستقلال الثمانين لإسرائيل سوف يقام جدار أمني فاصل بين البلدات اليهودية وغير اليهودية في النقب، على غرار الجدار في الضفة الغربية". وقد تبين أن معظم القائلين بهذا السيناريو هم من الشباب في سنّ ١٨ – ٣٤ عامًا.

ويخلص الفصل إلى القول إنه إذا كانت هذه المواقف لدى المجتمع اليهودي تعكس، في أحد جوانبها، "الخوف الدائم" من المواطنين العرب، والذي لا يحتاج المراقب إلى عناء كبير كي يلاحظ أنه يتفاقم من عام إلى آخر، ويجري توارثه جيلاً بعد جيل، فإن هذا الخوف، مهما تكن أسبابه ودوافعه، يبقى التربة الخصبة لتواطؤ هذا المجتمع مع أي مخططات قد يجري تنفيذها ضد الفلسطينيين في الداخل، الآن وفي المستقبل.